السياحة الخليجية بين سلوكيات الأفراد ومسؤولية السلطات

د. احمد رجراج

جامعة الجزائر 3

ملخص:

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من أهم الدول تأثيرا في الاقتصاد العالمي لامتلاكها أكبر احتياطي بترولي في العالم بسعة 40% من حجم الاحتياطي العالمي، و17% من احتياطي الغاز في العالم. كما تستحوذ دول المجلس على صناديق سيادية بلغت قيمتها 1.5 تريليون دولار نهاية سنة 2007 مستحوذة بذلك على 46% من أصول الصناديق السيادية في العالم. غير أن هذا الوضع يشوبه الكثير من المخاطر والتهديدات باعتبار أن أسعار البترول تتحدد بعوامل خارجة عن سيطرة وا إدارة هذه الدول. ومن هنا جاء التفكير في تنويع مصادر الدخل والبحث عن مصادر أخرى أكثر استقرارا تكون إلى حد ما بديلا للريع النفطي، وقد يكون قطاع السياحة من أهم وأنسب مجالات توليد الدخل في دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة توسع هذه الدول في تشييد البني التحتية المتطورة، وامتلاكها لتشكيلة متنوعة من الأماكن سواء كانت برية أو جبلية أو بحرية أو دينية ما يؤهلها لأن تكون من أهم مناطق الجذب السياحي في العالم.

الكلمات المفتاحية: دول مجلس التعاون الخليجي، السياحة الوافدة، السياحة البينية، معدل الإشغال، العوائد السياحية، الاستثمار السياحي.

Abstract

The GCC countries represent the most affected countries in the global economy For having the largest petroleum reserves in the world with a capacity of 40 percent of the global reserves And 17 percent of the gas reserves in the world as it acquires the GCC funds Sovereign amounting reached to 1.5 trillion dollars by the end of 2007 it will possess or seize 46 percent of the assets of the sovereign funds in the world. However, this situation is tainted A lot of risks and threats , considering that oil prices are determined by exterior factors for this reason the thinking came here to look for a diversify sources of income and to Find other sources which are more stable to some extent stand of a proceeds of oil like the tourism sector as the most important and a suitable field of the income supply in the GCC Gulf states regarding to the expansion of the infrastructure`s construction and sophisticated possession For a different and variety places, whether wild or mountain or sea or religious this last will qualify and habilitate them to be one of the most important tourist areas attractions in the world.

Keys words : Countries or states of the Gulf Cooperation Council, inbound tourism, intra-regional tourism, occupancy rate, Tourism returns, tourism investment.

مقدمة

تتبوأ السياحة كقطاع إنتاجي مكانة متميزة في الكثير من الاقتصاديات التي اهتمت بتطوير النشاط السياحي والارتقاء بالمنتوج السياحي كبديل يسهم في تنويع مصادر الدخل وتوفير مناصب الشغل وكرافد من أهم روافد التنمية الاقتصادية. ونتيجة لذلك أضحت السياحة من أكثر الأنشطة نموا في العالم، فحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة (UNWTO World Tourism Organization) فان عوائد السياحة على المستوى العالمي نمت بنسبة 7.3% خلال الفترة 2000– 2012، حيث انتقلت هذه العوائد من 262 مليار دولار سنة 1990 إلى 475 مليار سنة 2000 إلى 680 مليار سنة 2005 إلى 930 مليار سنة 2010 إلى 1.075 مليار سنة 2012[1]. كما زاد عدد السياح على المستوى العالمي بنسبة 3.6% خلال الفترة 2005– 2012، مرتفعا من 807 مليون سائح سنة 2005 إلى 949 مليون سنة 2010 إلى 1.035 مليون سنة 2012[2].

ومع محاولة دول مجلس التعاون الخليجي بناء إستراتيجية قوامها تنويع مصادر الدخل، التي تعتمد في الأساس على المحروقات، أولت حكومات هذه الدول أهمية لتنشيط قطاع السياحة، سواء من خلال تفعيل السياحة البينية أو من خلال جذب السائحين من خارج دول المجلس، نظرا لما تمتلكه هذه الدول من تنوع في الأماكن الأثرية التاريخية و الدينية والتي تشكل بحد ذاتها حضارة مغايرة عما سواها من الحضارات المتعارف عليها. إضافة إلى زيادة المنتجعات والأماكن السياحة الجاذبة، وتمتع دول المجلس بالاستقرار السياسي والأمني، وحصول الانتعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع المداخيل النفطية وانعكاسها على زيادة الإنفاق في البنى التحتية. في ظل هذا التوجه الاقتصادي الجديد لدول مجلس التعاون الخليجي، وفي خضم الاضطرابات السياسية والأمنية التي تشهدها بعض الدول العربية المحيطة بدول المجلس، تحاول هذه الدراسة **معالجة الوضع الراهن للسياحة الخليجية ومدى جاهزية اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في استقطاب السياح الفارين من دول الربيع العربي.**

ومحاولة منا للإحاطة بإشكالية الدراسة، سوف نتطرق إلى العناصر التالية:

- أهمية النشاط السياحي في الاقتصاد العالمي
- واقع النشاط السياحي في دول مجلس التعاون الخليجي
- أفاق النشاط السياحي بدول مجلس التعاون الخليجي

1/ أهمية النشاط السياحي في الاقتصاد العالمي

السياحة صناعة متعددة الأوجه، وهي في مفهومها العام تعني الانتقال من مكان إلى أخر بغرض الإطلاع والتعرف والاستمتاع بمواقع مختلفة، ووفق المنظور الاجتماعي والحضاري فان السياحة تعكس حركة وديناميكية ذات الارتباط المباشر بالجوانب الثقافية والحضارية للمجتمعات والأفراد[3]. وقد عرفت السياحة أهمية بالغة في ظل انفتاح الأسواق وسرعة انتقال الأموال والمعلومات وحصول تسهيلات في تنقل الأفراد بين الأقاليم، وأصبحت تساهم بشكل ملحوظ في عمليات النمو الاقتصادي وفي الجهود الرامية للتخفيف من حدة الفقر سيما في الدول الأقل نموا، وفي إنشاء فرص العمل وا ٍنعاش العديد من القطاعات الأخرى كقطاع الصناعات التقليدية والحرفية والخدمات الفندقية والمالية. فحسب تقديرات المنظمة العالمية للسياحة، فان السياحة مثلت 11% من الناتج المحلي العالمي لسنة 2013، و28% من عائدات قطاع الخدمات العالمي، ووفرت نحو مليون فرصة عمل شهرية على المستوى العالمي[4]. بل أن كثير من الدول المتقدمة تعتمد على السياحة في دعم وتحفيز نمو الدخل والتوظيف كفرنسا، وماليزيا وتركيا.

الجدول رقم 01: مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام وفي مستوى التوظيف لبعض الدول سنة 2012.

الدولة	الناتج الداخلي الخام (مليار دولار)	ناتج السياحة (مليون دولار)	مساهمة السياحة في الناتج الداخلي (%)	مساهمة السياحة في توظيف العمالة (%)
فرنسا	2,608.7	257,220	9,8	10.4
اليونان	249.2	42,769	17.1	18.7
هونغ كونغ	263	37,842	14.3	13,2
اسلندا	13.7	2,454	17.91	18.2
ماليزيا	303.5	43,081	14,19	13.2
تركيا	794.5	86,436	10,9	8,2

source: Jennifer Blanke and Thea Chiesa, The Travel & Tourism Competitiveness Report 2013, World Economic Forum, 2013.

هذا الاهتمام بالسياحة من حكومات الدول المتقدمة والنامية جعلها من أهم القطاعات التي يمكن التعويل عليها في إرساء دعائم الاستقرار المالي والاقتصادي سواء على المستوى المحلي أو العالمي بدليل أن قطاع السياحة كان من أسرع القطاعات الذي شهد تحسنا في مؤشراته بعد الأزمات التي عصفت بالاقتصاد العالمي على مر الأزمان، كالحرب على العراق وانتشار وباء الالتهاب التنفسي الحاد "سارس" في آسيا سنة 2003، وزلزال " تسونامي " الذي

ضرب جزيرة سومطرة الاندونيسية والمالديف وأجزاء من الهند وتايلاند سنة 2004، وتبعات الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

هذا النمو القوي الذي شهده النشاط السياحي العالمي أصبح إحدى أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التي تميز بها الاقتصاد العالمي منذ خمسينيات القرن الماضي، حيث ارتفع عدد السياح الدوليين من 25.3 مليون سائح سنة 1950 إلى 262 مليون سائح سنة 1990 إلى 475 مليون سائح سنة 2000 إلى 930 مليون سائح سنة 2010، كما شهدت العوائد المتأتية من النشاط السياحي نموا بنسبة 11.3% خلال الفترة 1950– 2006[5].

الجدول رقم 02: عدد السياح الوافدين والعوائد السياحية خلال الفترة 2000– 2012

	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
عدد السائحين (مليون)	678	805	851	911	929	894	952	996	1035
نسبة التغير (%)	–	5.9	5.7	7	2.1	3.8–	6.5	4.7	3.5
عوائد السياحة (مليار)	475	679	742	858	941	853	927	1030	1075
نسبة التغير (%)	–	7.3	9.3	15.6	6.3	4.1–	8.2	7.7	4.36

المصدر: مكتب تنسيق الكومسيك، نبذة عن التعاون في مجال السياحة، ماي 2013، ص 135.

وتتفاوت دول العالم في الاستفادة من مخرجات النشاط السياحي، حيث تستأثر القارة الأوروبية ومنطقة أسيا والمحيط الهادي على نصيب الأسد من حجم السياحة العالمية، إذ تستقبل أوروبا أكثر من نصف عدد السياح الدوليين منذ بزوغ حركة السياحة الدولية إذ بلغت هذه النسبة 60.25% سنة 1990، و57.82% سنة 1995، و57.31% سنة 2000، و55.62% سنة 2005، و51.15% سنة 2010، و51.61% سنة 2012[6] على الرغم من حالة عدم الاستقرار المالي والاقتصادي التي تعرفها دول منطقة اليورو عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008. تلي القارة الأوروبية من حيث الاستقطاب السياحي منطقة آسيا والمحيط الهادي حيث بلغت نسبة السائحين الوافدين إليها من إجمالي السائحين 12.79% سنة 1990، و15.5% سنة 1995، و16.26% سنة 2000، و19.03% سنة 2005، و21.6% سنة 2010، و22.6% سنة 2012[7].

الشكل رقم 01: حصة الأقاليم من حجم السياحة الوافدة

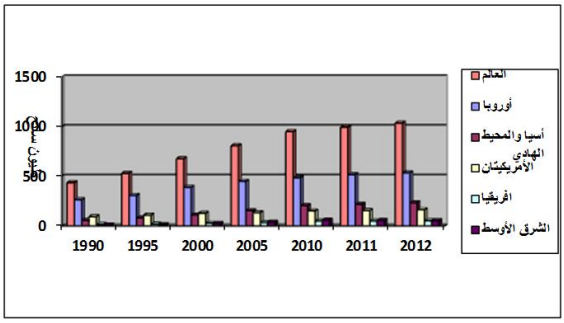

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات المنظمة العالمية للسياحة.

ومما يجب الإشارة إليه أن اتجاهات السياحة الدولية تغيرت ملامحها لصالح الأقاليم النامية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، فقد اعتلت آسيا والمحيط الهادي المرتبة الأولى في استقطاب السياح الجدد خلال الفترة 2005– 2012 بنسبة تقدر بـ 6.2%، تليها إفريقيا بنسبة 6%، ثم منطقة الشرق الأوسط بنسبة 5.2%، فالقارتين الأمريكيتين بنسبة 2.9% لتتذيل أوروبا قائمة الترتيب بنسبة زيادة تقدر بـ 2.5%. وهذا إنما يدل على ظهور مدن سياحية جديدة بمقومات جاذبة تؤهلها لمنافسة الأقاليم التقليدية في اختراق السوق السياحية العالمية.

واتجهت حصص الأسواق الإقليمية من عوائد السياحة العالمية على نحو مشابه بمثيلاتها في عدد السياح، حيث استأثرت الدول المتقدمة على 64.1% سنة 2012 مقابل 35.9% لصالح الدول النامية. وحصدت أوروبا ما نسبته 43% من إجمالي مداخيل السياحة (458 مليار دولار) لسنة 2012، تليها آسيا والمحيط الهادي بنسبة 30% (324 مليار)، ثم القارتين الأمريكيتين بنسبة 20% (213 مليار)، فالشرق الأوسط بنسبة 4% (47 مليار) ثم إفريقيا بنسبة 3% (34 مليار)[8].

الشكل رقم 02: نسبة التغير الحاصل في عوائد السياحة بين الأقاليم في الفترة 2008–2012

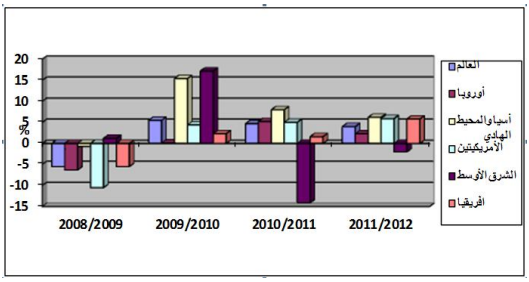

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد على بيانات المنظمة العالمية للسياحة.

نلاحظ من الشكل السابق أن النشاط السياحي تأثر كباقي القطاعات الأخرى من الأزمة المالية العالمية سنة 2008، حيث تراجع معدل نمو العوائد السياحة بنسبة 5.5% سنة 2009، عدا منطقة الشرق الأوسط التي سجلت معدل نمو في العوائد بنسبة 1.2%. واستطاع القطاع السياحي تعويض الخسائر المحققة بتسجيل معدل نمو في العوائد بنسبة 5.5% سنة 2010 نتيجة انخفاض تكاليف السياحة ومنح مجموعة من التسهيلات للسائحين الدوليين[9]. وتراجع العائد من النشاط السياحي في منطقة الشرق الأوسط في الفترة 2010– 2102 بنسبة 7.5% نتيجة للاضطرابات السياسية التي تشهدها دول المنطقة.

2– واقع النشاط السياحي في دول مجلس التعاون الخليجي

تعد السياحة وصناعتها مفهوم حديث النشأة في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي لم تسترعي اهتمام حكومات هذه الدول (ما عدا الإمارات والبحرين) إلا في العقد الأخير إيمانا منها بخطورة الاعتماد على النفط في إدارة التنمية وضرورة البحث عن مصادر بديلة لتوليد الدخل لضمان استمرارية عملية التنمية. ومن أهم الأسباب التي دفعت بعدم الاهتمام بموضوع السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي ما يلي[10]:

- تراكم الفوائض المالية في ميزانيات دول المجلس نتيجة اعتمادها على مداخيل النفط ومشتقاته منذ ثمانينات القرن الماضي، حيث ارتفعت الإيرادات العامة في هذه الدول من 150 مليار دولار سنة 1980 إلى 2.2 تريليون دولار سنة 2008[11]. ومثل هذه الأوضاع لم تولد حافزا لدى دول المجلس لفتح أسواقها أمام السائحين لاستقطاب مداخيل إضافية.
- إدراج دول مجلس التعاون الخليجي في قائمة الدول عالية المخاطر باعتبارها مرتعا للعديد من الحروب والتوترات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط، من ذلك حرب الخليج الأولى وحرب الخليج الثانية والحرب على العراق وافغنستان. وهذا ما حذا بالكثير من الدول الأكثر تصديرا للسياح كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا من تحذير رعاياهم بعدم السفر إلى دول الخليج.
- النسق الاجتماعي المحافظ الذي يميز مجتمعات دول مجلس التعاون والذي غالبا ما يتعارض مع سلوكيات السائحين الغربيين، وهذا ما دفع ببعض دول المجلس إلى وضع قيود على منح التأشيرات السياحية.

يتضح جليا من الجدول أسفله، انخفاض الميزة التنافسية السياحية لدول مجلس التعاون الخليجي حيث استقطبت هذه الدول مجتمعة ما نسبته 3.50% من إجمالي السياح العالميين سنة 2010، و3.78% سنة 2011، و3.36% سنة 2012. في حين بلغت هذه النسبة مثلا، في فرنسا: 8.18% سنة 2010، 8.19% سنة 2011، و8.02% سنة 2012. وفي تركيا بلغت هذه النسبة على التوالي: 3.30%، 3.48%، و3.45%. وفي ماليزيا بلغت هذه النسبة على التوالي: 2.58%، 2.48%، و2.41% [12].

الجدول رقم 03: السياحة الوافدة إلى دول مجلس التعاون الخليجي وعوائدها خلال الفترة 2005- 2012

	2005	2010	2011	2012
عدد السياح الوافدون إلى دول مجلس التعاون الخليجي (ألف)	**26977**	**33414**	**36582**	**34833**
- السعودية	8.037	10.850	17.498	13.664
- الإمارات	7.126	7.432	8.129	8.977
- البحرين	6.313	11.952	6.732	6.921
- سلطنة عمان	1.114	1.454	1.427	2.063
- قطر	913	1.519	2.527	2.908
- الكويت	3.474	207	269	300
نسبة السياح الوافدين إلى دول مجلس التعاون إلى إجمالي السياح في العالم	**%3.34**	**%3.50**	**%3.78**	**%3.36**
عوائد السياحة لدول مجلس التعاون الخليجي (مليون دولار) :	**10.118**	**18.305**	**21.183**	**23.312**
- السعودية	4.626	6.712	8.459	7.432
- الإمارات	3.218	8.577	9.204	10.380
- البحرين	920	1.362	1.035	1.123
- سلطنة عمان	429	780	996	1.095
- قطر	760	584	1.170	2.857
- الكويت	165	290	319	425
عوائد السياحة الخليجية إلى عوائد السياحة العالمية	**%1.48**	**%1.96**	**%2.03**	**%2.16**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للسياحة، و بيانات منظمة المؤتمر الإسلامي.

في مقابل ذلك، سجلت عوائد السياحة الخليجية إلى إجمالي العوائد السياحية العالمية نسبا ضئيلة مقارنة بدول أخرى، حيث بلغت هذه النسبة في دول المجلس مجتمعة 1.96% سنة 2010، 2.03% سنة 2011، و2.16% سنة 2012. في حين بلغت هذه النسبة في السنوات

2010، 2011، 2012 على التوالي في كل من: فرنسا (5.04%، 5.23%، و5%)، في تركيا: (2.42%، 2.4%، و2.83%)، وفي ماليزيا: (1.95%، 1.88%، و1.90%)[13].

إن هشاشة القطاع السياحي الخليجي يعكس بدرجة كبيرة غياب الإرادة السياسية الباعثة على تطوير هذا القطاع واكتفاء السلطات بالصناعات الاستخراجية في صياغة توجهاتها الاقتصادية، وهذا ما أسفر عن وجود ثلاث عقبات لنمو القطاع السياحي في دول مجلس التعاون الخليجي، من أهمها:

- محدودية المنتجات السياحية المعروضة بدول المجلس حيث يتم التركيز على منتوج سياحي واحد دون التفكير في عملية تنويعه. ففي السعودية مثلا، استأثرت السياحة الدينية على ما نسبته 61.3% من إجمالي السياحة الوافدة سنة 2011 وانخفاض السياحة بدافع العطل وأوقات الفراغ بتسجيلها نسبة 3.5% لذات السنة رغم توفر الكثير من المحميات الطبيعية والمنتزهات في السعودية كمحمية حرة الحرة، والخفنة، والوعول، ومحازة الصيد[14]. كما استقطبت سياحة الأعمال 45% من حجم السياحة الوافدة إلى الإمارات العربية المتحدة[15].
- تدني مستوى جودة الخدمة السياحية وافتقارها لمقومات الجذب السياحي، فعلى الرغم من طول الشريط الشاطئي لدول المجلس فلم تحصل سوى شواطئ الإمارات على شهادة "الراية الزرقاء"، وهذا راجع لضعف الترويج السياحي وصناعته وافتقار دول المجلس للمؤسسات التي تعنى بترويج مثل هذه الخدمات.
- غياب إستراتيجية واضحة بشأن النهوض بالقطاع السياحي، وعدم الأخذ بتجارب الدول الأخرى الرائدة في مجال السياحة وتدني الاستثمار السياحي مع أن دول الخليج تتوافر على مكنونات سياحية هائلة، برية كانت أم بحرية، القادرة على تلبية احتياجات السائح الداخلي والخارجي على حد سواء. فهناك الحافات الجبلية والسهول الرحبة في جبال "السروات" بالمملكة السعودية، وجبال "الظفار" بسلطنة عمان، وجزيرة "صير بني ياس" والتي تحتوي على 250 غابة في الإمارات العربية المتحدة، و"محمية العرين" في البحرين، و"محمية المها العربي" في قطر[16].
- عدم مواءمة التشريعات لطبيعة النشاط السياحي الدولي حيث تتشدد دول المجلس في منح التأشيرات السياحية، وعدم احترامها لقواعد السياحة البيئية ما يجعلها في مراتب متأخرة ضمن ترتيب نقاوة الهواء وممارسات إدارة النفايات.

هذه الوضعية انعكست على تدني المؤشرات الاقتصادية للسياحة الخليجية رغم المجهودات المبذولة في سبيل تطوير قطاع السياحة. فبالإضافة إلى ضعف مساهمة القطاع السياحي في تكوين الناتج الداخلي الخام التي تتراوح في حدود 5 إلى 14%، ينخفض حجم الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار المحلي بين دول مجلس التعاون الخليجي فيما عدا دولتي الأمارات وقطر التي تجاوزا فيها مساهمة الاستثمارات السياحية إلى إجمالي الاستثمار المحلي المتوسط المحقق عالميا وهو 9.5%[17].

الجدول رقم 04: أهم المؤشرات الاقتصادية للسياحة الخليجية سنة 2012

	السعودية	الإمارات	البحرين	سلطنة عمان	قطر	الكويت
مساهمة النشاط السياحي في PIB (%)	5.4	13.7	14.3	6.6	3.4	5.4
مساهمة السياحة في توظيف العمالة (%)	5.3	10.9	14.3	6.5	3.1	5.9
نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار (سنة 2007) (%)	6.5	30.6	6.4	7.2	13.6	8.4
معدل نمو الاستثمار السياحي (سنة 2007)	11	15.7	51.9	17.3	17.6	25.4
عدد الفنادق المصنفة	951	575	104	256	85	54
عدد الغرف	157.000	88.116	9.578	20.694	22.000	6.227
نسبة الإشغال الفندقية (%)	63	65	39.35	50.19	61	64

المصدر: بيانات المنظمة العالمية للسياحة، المركز الوطني للإحصاء الإماراتي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2007، بيانات الهيئة العامة للسياحة والآثار في السعودية.

تعكس المؤشرات الاقتصادية للسياحة الخليجية جليا ضعف القدرة التنافسية السياحية لدول مجلس التعاون الخليجي مع الأقاليم الأخرى، وهذا ما انعكس على محدودية تدفق السواح الدوليين نحو دول المجلس، وأبعد من ذلك أضحت هذه الدول من أهم المناطق تصديرا للسياحة وهذا ما يفوت على اقتصادياتها الكثير من المنافع الاقتصادية من جهة، والارتقاء بمطلب المواطنة الخليجية من جهة أخرى. وبذلك احتلت دول مجلس التعاون الخليجي مراتب متدنية ضمن تقرير تنافسية السياحة والسفر الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2013.

وما يزيد من عمق الخسائر الناجمة عن عزوف الخليجيين عن السياحة الداخلية أو البينية هو نوعية السائح الخليجي الذي يتصف بميزات جعلت الكثير من الوكالات السياحية الأجنبية تسترعي اهتماماته وتسعى لجذبه إلى بلدانها بسبب ارتفاع مستوى إنفاقه وطول مدة إقامته، حيث تشير دراسة أجرتها كلية الإمارات للطيران سنة 2012 أن السائح الخليجي ينفق أكثر من 26 مرة من غيره على تذاكر السفر، وأكثر من 430 مرة من غيره على الإقامة

والتنقلات[18]. كما يتراوح إجمالي ما ينفقه الخليجيون على السياحة الخارجية من 12 إلى 15 مليار دولار سنويا. كما تفيد بعض الدراسات أن السائح القطري يعد الأكثر إنفاقا بمتوسط إنفاق يقدر بـ 4100 دولار يوميا، يليه السائح السعودي بمتوسط إنفاق يومي يقدر بـ 3300 دولار، ثم السائح الإماراتي بمتوسط إنفاق يومي يقدر بـ 3280 دولار[19]. وتشير الدراسات أن السائح الخليجي ينفق ضعفي ما ينفقه السائح الأخر في بريطانيا، وأن عددهم ارتفع بنسبة 35% خلال الفترة 2007-2012. ويوضح التقرير الذي أعدته الوكالة الفرنسية لتنمية السياحة سنة 2012 أن 50% من السياح الخليجيين ينفقون في المتوسط ما يزيد عن 5000 يورو يوميا. وفي سياق متصل، يقضي السائح الخليجي ما بين 14 إلى 56 يوم في السياحة الخارجية سنويا بين 2 إلى 5 بلدان يزورها سنويا.

الجدول رقم 05 : **تنافسية السياحة والسفر لدول مجلس التعاون الخليجي لسنتي 2011 و2013**

الدولة	الترتيب العام دوليا (ضمن 140 دولة)		مؤشر الإطار التنظيمي والقانوني		مؤشر البنية التحتية وبيئة الأعمال		مؤشر الموارد البشرية والطبيعية والثقافية	
	2011	2013	2011	2013	2011	2013	2011	2013
السعودية	62	62	81	87	41	38	70	80
الإمارات العربية	30	28	57	45	9	9	42	35
قطر	42	41	43	48	34	31	90	75
البحرين	40	55	62	77	20	32	78	83
الكويت	95	101	108	114	60	62	126	113
سلطنة عمان	61	57	61	56	47	47	76	76

المصدر: المنظمة العربية للسياحة، تحليل تقارير تنافسية السياحة والسفر – تقارير 2008، 2013-، جامعة الدول العربية.

3- أفاق النشاط السياحي في دول مجلس التعاون الخليجي

تشير بيانات السياحة العالمية غلبة السياحة البينية على السياحة البعيدة، حيث تستأثر السياحة البينية على ما نسبته 82% من إجمالي السياحة العالمية[20]. ففي أوروبا تمثل السياحة البينية 88% و12% سياحة بعيدة، وفي شرق آسيا والباسيفيك تمثل السياحة البينية 79% في حين لم تتجاوز السياحة الخليجية البينية في أحسن أحوالها 30%، وهذا ما يثير أكثر من تساؤل حول مستقبل السياحة الخليجية في ظل توجه السياحة العالمية نحو التكامل الإقليمي. هذه النسبة المتدنية وإقبال الخليجين على وجهات خارجية، خاصة منها أوروبا، تستدعي على السلطات الخليجية مراجعة العديد من الجوانب ذات العلاقة بالنشاط السياحي بغية الاستفادة من

مخرجات السياحة الخليجية بدلا من تصديرها إلى الخارج سيما أن هذا النشاط يقود العديد من القطاعات الأخرى إلى الانتعاش كقطاع التشييد والبناء وقطاع الفندقة وقطاع البيع بالتجزئة. كما قد تمثل السياحة الخليجية احد أطواق النجاة لاقتصاديات دول الربيع العربي إن هي اتجهت بأموالها الضخمة إلى تلك الدول، غير أن الواقع يبين عكس ذلك حيث اتجهت البوصلة السياحية الخليجية إلى خارج الدول العربية ما أدى إلى تراجع السياحة التونسية بنحو 6% سنة 2013 مقابل ارتفاعها في تركيا بنسبة 39%.

وا ٍدراكا من دول مجلس التعاون الخليجي بأهمية تطوير النشاط السياحي، فان حكومات هذه الدول بادرت إلى إيجاد مجموعة من الآليات لتفعيل السياحة الخليجية الداخلية والبينية والتي منها[21]:

- تسهيل التنقل بين دول المجلس في إطار تعزيز الترابط الاجتماعي بينهم وتشجيع التجارة البينية. وفي هذا السياق اتخذ قادة دول المجلس العديد من القرارات، منها: الاتفاق على مبدأ تنقل المواطنين بين دول المجلس بالبطاقة الشخصية، وا ٍصدار الدول الأعضاء الجواز المقروء آليا لمواطنيها، ورفع كفاءة العاملين في المعابر الحدودية، وتخصيص ممرات لمواطني دول المجلس تسهيلا لعملية دخولهم وخروجهم.
- إنشاء مكتب مشترك لدول المجلس لدى منظمة الطيران المدني الدولية.
- تكثيف الرحلات الجوية بين المدن الرئيسية بدول المجلس.
- السماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة خدمات النقل بأنواعه بدول المجلس ومعاملتهم على قدم المساواة مع مواطني الدولة.
- تشكيل فرق مشتركة للتنقيب والبحث في مجال الآثار، وا ٍصدار دليل موحد للآثار والمتاحف وا ٍقامة معارض دورية مشتركة للآثار.

هذه الترتيبات وغيرها لم تكن كافية في الحقيقة للارتقاء بالسياحة الخليجية إلى مستوى يضاهي ذلك المستوى الموجود في البلدان والأقاليم الأخرى، وان كانت هناك بوادر توحي خيرا بمستقبل السياحة الخليجية حيث زاد التدفق السياحي بين دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 60% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 استقطبت منها الإمارات العربية حصة الأسد بنسبة 65%. كما شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا في عدد السياح الوافدين إلى دول مجلس التعاون الخليجي من 23.5 مليون سائح سنة 2006 إلى 29.7 مليون سائح سنة 2011.

والمتتبع لواقع السياحة الخليجية يرصد مجموعة من العقبات والتحديات التي تحول دون نمو النشاط السياحي، من أهمها:

-المناخ السائد في المنطقة، والذي يعد مناخا حارا لا يساعد على تنشيط السياحة البينية من جهة، ولا على استقطاب السياح الدوليين في فصل الصيف من جهة أخرى.

-غياب الإطار المؤسساتي والبرامج السياحية المشتركة ومن ثم افتقاد أشكال التنسيق في أنشطة القطاع الخاص. إضافة إلى السياسة الترويجية الانفرادية التي تنتهجها كل دولة من دول المجلس في تسويق مقوماتها ما يضعف السياحة الخليجية كخيار استراتيجي.

-عدم وجود تأشيرة سياحية خليجية مشتركة وهذا ما يقطع السبيل على السائح الخارجي لزيارة أكثر من دولة خليجية للتعرف على مقوماتها والترويج لمنتجاتها السياحية.

-عدم الاهتمام الكافي من قبل السلطات بتفعيل النشاط السياحي ما انعكس سلبا على الاستثمارات في البني التحتية في بعض دول المجلس، خاصة منها المطارات، حيث أن 67% من العمليات السياحية تتم عن طريق السيارة في ظل محدودية الطاقة الاستيعابية لأغلب مطارات دول المجلس كمطار أبها بالسعودية.

إن البيانات التي توفرها المنظمة العالمية للسياحة تفيد بارتفاع عدد السياح في العالم إلى عتبة 1.4 مليار سنة 2020، والى 1.8 مليار سنة 2030[22]، وستلعب الأقاليم الجديدة دورا هاما في استقطاب السياح الجدد. وبمقدور دول مجلس التعاون الخليجي أن تلعب دورا متميزا في السياحة العالمية كونها تتمتع بميزات لا تجتمع في غيرها من الأقاليم، والمتمثلة في:

- تمتع دول المجلس باقتصاد مستقر بشكل عام ما يسمح لها بالاستثمار في المنتجات السياحية القادرة على جلب السياح. وفي هذا السياق، تسعى حكومات دول المجلس إلى تخصيص أكثر من 380 مليار دولار للمشاريع السياحية حتى سنة 2018. فقطر تخطط لاستثمار أكثر من 65 مليار دولار في بنيتها السياحية، أما في دبي فهناك مسعى حثيث لزيادة مستخدمي مطار دبي إلى 65 مليون مسافر ثم إلى 90 مليون مسافر في السنوات القادمة بإنفاق يقدر بـ 7.6 مليار لتوسيع مطارها.

-تمتع دول المنطقة بميزة كبيرة كوجهات لسياحة الأعمال نظرا لبنيتها التحتية المتطورة للاجتماعات والمؤتمرات.

-تمتع دول المجلس بطقس جيد مميز في فصل الشتاء في الوقت الذي تعاني منه أغلب أسواق السياحة الترفيهية ركودا وانخفاضا في الطلب.

-تمتع دول المجلس بالأمن والسلامة والاستقرار السياسي ما يضفي ارتياحا لدى السائح.

غير أن قيام نشاط سياحي قادر على الإيفاء بمتطلبات السياسة الاقتصادية الخليجية في دول مجلس التعاون مرهون بتوفر مجموعة من المتطلبات، من أهمها[23] :

- صياغة استراتيجيات سياحية وطنية متناسقة وبرامج سياحية على قدر من التخطيط والتكيف مع مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، وتنصيب أجهزة رسمية عالية المستوى تهتم بتطوير القطاع السياحي وفق المزايا التي تتمتع بها بلدان المجلس.

- إشراك القطاع الخاص المحلي والأجنبي ومشغلي الفنادق العالميين في النهوض بالقطاع السياحي والاستفادة من خبراته.

- مراجعة قانون ملكية الأراضي الذي يحظر في بعض دول مجلس التعاون الخليجي على الأجانب حق التملك ما يشكل عائقا أمام نمو النشاط السياحي حيث أن مستقبل الصناعة الفندقية يتوقف على درجة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وما تملكه من قدرات عالية في تسويق خدماتها.

- إيجاد تأشيرة دخول موحدة صالحة لتسهيل عملية التنقل بين دول مجلس التعاون الخليجي.
- الاهتمام بالسياحة العائلية وتطوير المرافق والفعاليات المرافقة لها.
- تدريب وتأهيل الأيدي العاملة المتخصصة في مجال الخدمات السياحية.
- الاهتمام بسياحة الترانزيت باعتبار دول الخليج محطة لتقاطع القارات.
- ترشيد سلوك السائح الخليجي وتوعيته بأهمية السياحة البينية خاصة إذا علمنا أنه:
  - يسافر أكثر من مرة في السنة.
  - تقليدي في اتخاذ قراره السياحي حيث يعتمد على الخبرات المتراكمة في اختيار المناطق السياحية ما يؤدي إلى الرفع من تكلفة السفر.
  - العائلات الخليجية ترغب في السفر الفردي بخلاف السفر الجماعي الذي يقل تكلفة بـ 3 مرات من السفر الفردي
  - تأخر عملية الحجز ما يؤدى إلى تخطيط غير دقيق للسفر.

الخاتمة

تمثل السياحة فرصة اقتصادية هائلة لدول مجلس التعاون الخليجي كمدخل موازي للاستراتيجية الاقتصادية القائمة على الموارد النفطية، حيث تمتلك هذه الدول العديد من المقومات الجاذبة للسياحة الدولية انطلاقا من بنية تحتية هائلة وشواطئ جميلة ومواقع أثرية ومعالم دينية. غير أن غياب الإرادة السياسية الباعثة على تطوير القطاع السياحي الداخلي والبيني لم يعطى ذاك الاهتمام الكافي بالنشاط السياحي ما انعكس على تدني مساهمة هذا القطاع في النسيج الاقتصادي الخليجي بمساهمة تتراوح بين 4 إلى 7%.

إن الاهتمام بالقطاع السياحي بدول مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يفرز لنا أكثر من "دبي" التي أضحت واحدة من المدن العشرة الأكثر استقطابا في العالم مستقطبة أكثر من 60% من السياح الوافدين على الإمارات العربية وبدخل سياحي يقدر بـ 30 مليار دولار سنويا.

ويبقى مستقبل السياحة الخليجية رهان مجموعة من التحديات تحول دون وصول قطاع السياحة إلى كامل إمكاناته، وهي قلة المنتجات السياحية وغياب الإرادة السياسية والنظم غير المشجعة على السياحة. إضافة إلى ضرورة توعية المواطن الخليجي بأهمية تنشيط القطاع السياحي الوطني من خلال تحويل وجهاته الخارجية إلى الداخل في محاولة لربط اهتماماته بالقضايا الاقتصادية الهامة للدولة وإقحامه في المشاركة الاقتصادية بدل من انتهاج الدولة لسياسة توزيع الريع على مواطنيها.

المراجع

[1] - World Tourism Organization (UNWTO), Tourism Highlights, UNWTO Publications, 2013 Edition, P 04.

[2] - Idem.

[3]– إبراهيم بظاظو، السياحة البيئية وأسس استدامتها، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص 29– 30.

[4]– برنامج الاقتصاد والناس، قناة الجزيرة الاخبارية، www.yuotube.com/warnv=9p0c، تاريخ الاطلاع: 2014/02/10.

[5]– مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، السياحة الدولية في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: الأفاق والتحديات، منظمة المؤتمر الإسلامي، أنقرة، 2007، ص 01.

[6] - World Tourism Organization, Op.Cit, p 04.

[7] – Idem.

[8] - Ibid, P 05.

[9]– محيا زيتون وآخرون، أثار الأزمة المالية الاقتصادية على قطاع السياحة في مصر، منظمة العمل الدولية بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010، ص 24.

[10]– عبد اللطيف الفريحي وآخرون، تنشيط السياحة بين دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة تداول، العدد 78، الرياض، افريل 2013، ص 29– 30.

[11]– مجموعة السامبا المالية، الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي، سلسلة تقارير، الرياض، أفريل 2010، ص 03.

[12] – Klaus Schwab, , The global competitiveness Report 2013-2014, World Economic Forum, Geneva, p 266.

[13] – Idem.

[14]– الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء، التقرير السنوي الثامن والأربعون، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، ص 132.

[15]– جريدة الجزيرة، سياحة الأعمال: جاذبية الوصول للمجتمع ورهان الحضور للمؤسسات، العدد 14852، الموقع: www.al-jazirah.com، تاريخ الإطلاع: 2013/12/25.

[16]– فهمي حسن أمين العلي، السياحي البينية في دول مجلس التعاون الخليجي: مالها وما عليها، جريدة الرياض، العدد 10207، الموقع: www.al-jazirah.com، تاريخ الإطلاع: 2013/12/25.

[17]– التقرير الاقتصادي العربي الموحد، التعاون العربي في قطاع السياحة، صندوق النقد العربي، الإمارات، 2007، ص 221.

[18]– برنامج الاقتصاد والناس، مرجع سبق ذكره.

[19]– نفس المرجع السابق.

[20]– عبد الله العبيدي، أهمية السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي، جريدة الشرق القطرية، العدد 12354، www.al-sharq.com، تاريخ الاطلاع: 2014/03/06.

[21]– عبد اللطيف الفريحي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 32.

[22] - World Tourism Organization, op.cit, p 15.

[23]– مرزوق عايد العطية وآخرون، مبادئ السياحة، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 114–115. عبد اللطيف الفريحي وآخرون، مرجع سبق ذكره، 33.